تحرك عاجل

ستة من عرب الأهواز معرضون لخطر الإعدام

يواجه ستة أشخاص من الأقلية العربية الأهوازية التي تتعرض للاضطهاد في إيران، خطر الإعدام الوشيك، وهم: علي مُجدم، ومُعين خنفري، ومحمد رضا مُقدم، وسالم الموسوي، وعدنان غبيشاوي، وحبيب دريس. وقد استخدمت إحدى المحاكم الثورية "اعترافات" مشوبة بالتعذيب أدلوا بها للحكم عليهم بالإعدام في فبراير/شباط 2023، وذلك إثر محاكمة فادحة الجور. وأيَّدت المحكمة العليا الإيرانية أحكام الإدانة والإعدام الصادرة ضدهم، مما يعني أنهم قد يُعدمون في أي وقت.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس السلطة القضائية، غُلام حسين محسني إجئي
عن طريق سفارة إيران لدى الاتحاد الأوروبي
15 شارع فرانكلين روزفلت،
بروكسل، بلجيكا، 1050

السيد/ غلام حسين محسني إجئي
تحية طيبة وبعد

*يُرجى العلم بأن ستة من عرب الأهواز مُعرضون لخطر الإعدام الوشيك، وهم: **عدنان غبيشاوي** (25 عامًا)؛ و**مُعين خنفري** (28 عامًا)؛ و**محمد رضا مُقدم** (29 عامًا)؛ و**سالم الموسوي** (39 عامًا)؛ و**حبيب دريس** (42 عامًا)؛ و**عليَ مُجدم** (43 عامًا). ففي 14 فبراير/شباط 2023، أصدرت محكمة ثورية في منطقة الأهواز بمحافظة خوزستان حكمًا بإعدام الستة بتهمة "محاربة الله" (الحرابة)، وذلك في ما يتصل بعمليات مُسلحة نفَّذتها جماعة انفصالية وأدت إلى وقوع وفيات بين أفراد قوات الأمن. وقد نفى الستة هذا الاتهام، وقالت مصادر مطّلعة لمنظمة العفو الدولية إنهم ليسوا أعضاءً في الجماعة الانفصالية. وفي 6 مارس/آذار 2023، أيَّدت المحكمة العليا أحكام الإعدام الصادرة ضد هؤلاء الأشخاص. وفي 6 مايو/أيار 2023، أعدمت السلطات الإيرانية سرًا المعارض حبيب شعب (المُلقب باسم أسيود)، وهو من عرب الأهواز ويحمل الجنسيتين الإيرانية والسويدية، حيث زعم القضاء أنه أحد القادة الأوروبيين للجماعة الانفصالية، وذلك إثر محاكمة فادحة الجور*

شابتها ادعاءات بالتعذيب. وفي اليوم نفسه، نقلت السلطات الأشخاص الستة من القسم رقم 5 في سجن شيبان بمحافظة خوزستان إلى قسم العزل في السجن نفسه، مما يثير مخاوف عن وجود خطط لتنفيذ إعدامهم. وقد أُعيد محمد رضا مُقدم، وعدنان غبيشاوي، وحبيب دريس إلى العنبر العام في السجن، يوم 9 مايو/أيار 2023، بينما لا يزال الباقون في قسم العزل دون أن تتوفر أنباء عن مصيرهم.

وقد اتسمت المحاكمة الجماعية للأشخاص الستة بالجور الفادح، حيث حُرموا من توكيل محامين من اختيارهم، ولم يُسمح لهم مطلقًا بالاتصال بالمحامي الذي عيَّنته المحكمة، حتى أثناء المحاكمة. ومنعت السلطات الأشخاص الستة ومحاميهم من الاطلاع على ملف القضية وعلى الحكم الصادر ضدهم. وقد ذكر بيان صادر عن السلطة القضائية أن "الاعترافات" التي أدلى بها أولئك الأشخاص قد استُخدمت كدليل ضدهم في المحكمة، بينما قالت مصادر مطّلعة لمنظمة العفو الدولية إنها انتُزعت منهم تحت وطأة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء اختفائهم قسريًا. وذكرت مصادر مطّلعة لمنظمة العفو الدولية أن حبيب دريس تعرَّض على أيدي أفراد من الحرس الثوري للحرمان من النوم، وللإيهام بالغرق، وللصعق بصدمات كهربائية، وللضرب، وللتعليق رأسًا على عقب مع غمر رأسه في الماء. وذكرت المصادر أن مُعين خنفري تعرَّض للصعق بصدمات كهربائية، وللتكبيل في وضع مؤلم مع ضربه وجلْده. كما تلقت منظمة العفو الدولية معلومات تفيد بأن أفراد الحرس الثوري عرَّضوا عليَ مُجدم لصدمات كهربائية في أذنيه، واعتقلوا زوجته وابنه لإجباره على الإدلاء بـ "اعترافات" وتصويرها بكاميرا فيديو. وأُذيعت هذه الاعترافات لاحقًا في مقطع فيديو دعائي على قنوات التليفزيون الحكومية قبل المحاكمة.

وبناءً على ما سبق، نهيب بكم أن تأمروا فورًا بإيقاف أي خطط لإعدام كل من: عليَ مُجدم، ومُعين خنفري، ومحمد رضا مُقدم، وسالم الموسوي، وعدنان غبيشاوي، وحبيب دريس. كما ندعوكم إلى إلغاء قرارات إدانتهم وأحكام الإعدام الصادرة ضدهم وإطلاق سراحهم، حيث أن ما ارتُكب من انتهاكات لحقهم في محاكمة عادلة يجعل احتجازهم تعسفيًا. وإلى أن يتم الإفراج عنهم، نهيب بكم أن تضمنوا السماح لهم بالاتصال بعائلاتهم وبمحامين من اختيارهم، مع توفير الرعاية الطبية الكافية لهم، وحمايتهم من التعرُّض لمزيد من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والتحقيق في ادعاءاتهم بالتعرُّض للتعذيب، وتقديم كل من تثبت مسؤوليته عن ذلك إلى ساحة العدالة في محاكمات عادلة. كما نناشدكم أن تسمحوا لمراقبين مستقلين بزيارة الأشخاص الستة في سجن شيبان، وأن تصدر السلطات فورًا وقفًا رسميًا لتنفيذ عمليات الإعدام تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

معلومات إضافية

خلال مداهمات منفصلة، في الفترة ما بين أكتوبر/تشرين الأول 2018 وحوالي مطلع عام 2019، اعتقلت عناصر من وحدة الاستخبارات في الحرس الثوري كلًا من: عليَ مُجدم، ومُعين خنفري، ومحمد رضا مُقدم، وسالم الموسوي، وعدنان الغبيشاوي، وحبيب دريس، من منازلهم في محافظة خوزستان. وتلقت منظمة العفو الدولية معلومات من مصادر منفصلة تفيد بأن الأشخاص الستة تعرَّضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي المحققين خلال احتجازهم في مراكز احتجاز تابعة للحرس الثوري عقب القبض عليهم. وقالت هذه المصادر لمنظمة العفو الدولية، ومن بينها كريم بورواية، وهو من عرب الأهواز وسُجن إلى جانب بعض أولئك الرجال في سجن شيبان بمحافظة خوزستان في عامي 2019 و2020، إن أولئك الأشخاص احتُجزوا رهن الحبس الانفرادي لما يقرب من ثمانية شهور في مراكز احتجاز تابعة للحرس الثوري، حيث تعرضوا لأساليب تعذيب بشعة. فقد تعرَّض عليَ مُجدم للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي المحققين طيلة ستة أسابيع لإجباره على الإدلاء بـ "اعترافات"، وظل يرفض ذلك إلى أن اعتقل أفراد من الحرس الثوري تعسفيًا زوجته وابنه، وهو دون الـ 18 من عمره، وهددوا بإبقائهما رهن الاحتجاز حتى "يعترف" بكل ما يريدونه. وذكرت المصادر أن عليَ مُجدم قال للمحققين عندئذ "احضروا لي ورقة بيضاء، وسأكتب كل ما تريدونه". وفيما بعد، أفرج الحرس الثوري عن زوجته وابنه، ولكن بعد إجبارهما على التوقيع على تعهد بعدم الحديث مع وسائل الإعلام. وفيما بعد، أُذيع "اعتراف" عليَ مُجدم المُنتزع بالإكراه في مقطع فيديو دعائي على قنوات التلفزيون الحكومية قبل محاكمته، فيما يُعد انتهاكًا لمبدأ افتراض البراءة. وقد احتُجز عليَ مُجدم رهن الحبس الانفرادي طيلة ثمانية أشهر. وعصب المحققون عينيه وكبلوه في سرير بجانب جهاز للصعق الكهربائي، وأوصلوا أسلاكًا بأذنيه، ثم حركوا يده، وهو لا يزال معصوب العينين، ووضعوها على قرص في الجهاز وطلبوا منه أن يدير القرص بأصابعه، مما أدى إلى إرسال شحنات متباينة من الصدمات الكهربائية إلى جسده. وفي يناير/كانون الثاني 2021، قام عليَ مُجدم بخياطة شفتيه معًا وأضرب عن الطعام، احتجاجًا على احتجازه رهن الحبس الاحتياطي وحرمانه من حقوق المحاكمة العادلة وإبقائه بشكل دائم تحت وطأة التهديد بالإعدام. وأثناء احتجاز حبيب دريس في مركز احتجاز تابع للحرس الثوري عقب القبض عليه، كبَّله المحققون بسلاسل في طاولة، ووضعوا منشفة مُبللة على وجهه، وعرضوه للإيهام بالغرق من خلال صب المياه على المنشفة، مما جعله يشعر بالاختناق. كما علَّقه المحققون رأسًا على عقب وغمروا رأسه في حاوية مليئة بالماء، وانهالوا عليه بالضرب المبرح بأسلاك وخراطيم، حتى أصبح جسمه كله مغطى بالدماء والكدمات وتقشَّر جلده. كما سلَّط المحققون صدمات كهربائية على أطراف أصابعه وحلمتيه. وقال كريم بورواية لمنظمة العفو الدولية إنه شاهد آثارًا، من قبيل الكدمات، على جبهة حبيب دريس وظهره ولوحي كتفيه وقدميه.

وفي 6 مارس/آذار 2023، نشر الموقع الإلكتروني للسلطة القضائية، المعروف باسم وكالة أنباء الميزان، بيانًا جاء فيه أن محكمة ثورية في منطقة الأهواز أصدرت حكمًا بالإعدام على ستة أعضاء في جماعة "إرهابية"

تُسمى "حركة النضال"، كانت على حد قول البيان مسؤولة عن بعض "العمليات المسلحة" التي نفَّذتها الجماعة في محافظة خوزستان بين عامي 2017 و2019. وأورد البيان أسماء الأشخاص الستة على النحو التالي: علي مُجدم؛ ومحمد رضا مُقدم؛ ومُعين خنفري؛ وحبيب دريس؛ وعدنان الغبيشاوي؛ وسالم الموسوي، وزعم أن هؤلاء الأشخاص نفَّذوا "عمليات إرهابية" في محافظة خوزستان، قُتل خلالها اثنان من قوات البسيج شبه العسكرية، وهما ضابط شرطة ومُجند. وأضاف البيان أن الأشخاص نفَّذوا العمليات بأوامر من "قادة" المجموعة الذين يعيشون في أوروبا، وأورد اسم واحد منهم وهو حبيب شعب (أسيود)، الذي اختُطف من تركيا في أكتوبر/تشرين الأول 2020، ثم نُقل إلى إيران حيث أُعدم في وقت لاحق. وذكرت مصادر مطّلعة لمنظمة العفو الدولية أن المحاكمة الصورية فادحة الجور للأشخاص الستة بدأت في ديسمبر/كانون الأول 2021 تقريبًا. وقالت المصادر إنه، في عدة مرات، كان الأشخاص يُقتادون إلى المحكمة ثم تُلغى الجلسات نظرًا لغياب القضاة، ومن ثم يُعادون إلى السجن. وخلال المحاكمة، تراجع الأشخاص الستة عن "الاعترافات" التي انتُزعت منهم بالإكراه، وقالوا لرئيس المحكمة إنهم أُجبروا على الإدلاء بها تحت وطأة التعذيب. إلا إن رئيس المحكمة تجاهل أقوالهم ورفض أن يصدر أمرًا بالتحقيق في ادعاءاتهم بالتعرُّض للتعذيب. ولم تقدم السلطات للأشخاص الستة نُسخًا من الحكم الصادر من المحكمة الثورية بإعدامهم، أو نُسخًا من من قرار المحكمة العليا بتأييد إدانتهم وأحكام الإعدام الصادرة ضدهم.

يُذكر أن السلطات الإيرانية أعدمت خلال الأعوام الأخيرة عددًا من عرب الأهواز إثر محاكمات فادحة الجور شابتها ادعاءات بالتعذيب، ونُفِّذ بعضها سرًا. وبالنظر إلى أن عقوبة الإعدام بطبيعتها هي عقوبة لا يمكن الرجوع فيها، فإن الإجراءات في القضايا التي تنطوي على عقوبة الإعدام يجب أن تراعي بدقة جميع المعايير الدولية ذات الصلة المتعلقة بحماية الحق في محاكمة عادلة. وبموجب القانون الدولي، يُعتبر فرض عقوبة الإعدام إثر محاكمة جائرة حرمانًا تعسفيًا من الحق في الحياة. وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات من دون استثناء، حيث تمثل عقوبة الإعدام انتهاكًا للحق في الحياة، فضلًا عن أنها أقصى أشكال العقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة الفارسية أو الإنجليزية
ويمكن أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 7 يوليو/تموز 2023
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم في حالة الرغبة في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: عليَ مُجدم؛ مُعين خنفري؛ محمد رضا مُقدم؛ سالم الموسوي؛ عدنان الغبيشاوي؛ حبيب دريس (صيغ المُذكر).